



المؤتمر الدولي بشأن قانون الجو

(بيجين، ٨/٣٠ إلى ١٠/٩/٢٠١٠)

الأشكال الممكنة للصكوك التي تعتمد في المؤتمر الدبلوماسي بشأن أمن الطيران

(ورقة مقدمة من الأمانة العامة)

١- مقدمة

١-١ خلال الدورة ٣٤ للجنة القانونية في ٢٠٠٩، عند نظر اللجنة في مشروع التعديلات لاتفاقية قمع الأفعال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني (اتفاقية مونتريال) والاتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات (اتفاقية لاهاي)، نوقشت أشكال الصكوك المعدلة ولكن لم يتم التوصل إلى استنتاجات محددة. وتيسيرا لمناقشة هذه المسألة أثناء المؤتمر الدبلوماسي في بيجين، اقترحت الأمانة العامة إنشاء فريق غير رسمي للمضي في استكشاف الحل الممكن. وكان الفريق يتألف من ممثلين من أستراليا والصين ومصر وفرنسا وسنغافورة والولايات المتحدة واللجنة الأفريقية للطيران المدني. وترأست مناقشات الفريق غير الرسمي السيدة سيو هواي تان (سنغافورة). وترد في ورقة العمل هذه مناقشات الفريق.

٢- شكل التعديلات لاتفاقية مونتريال

٢-١ عند الصياغة الأصلية لتعديلات اتفاقية مونتريال، كانت في شكل بروتوكول تعديل، الذي كان يعتبر أسهل طريقة لانجاز المهمة. وبعد مزيد من الدراسة، تركز الاهتمام على أن التعديلات المقترحة ستعدل أحكام اتفاقية مونتريال وكذلك الأحكام التي أضافها بروتوكول ١٩٨٨* الذي يحتاج أيضا إلى تعديل. كما أن التعديلات المقترحة التي ينظر فيها المؤتمر الدبلوماسي في بيجين موسعة من حيث الموضوع والنطاق على السواء. فضلا عن ذلك، فإن الاتفاقية القائمة وبروتوكول تعديلها الأول اعتمادا بأربع لغات رسمية للايكواو، في حين أن التعديلات الجديدة المقترحة ينبغي أن تشمل النسختين العربية والصينية. ولهذا الأسباب، فإن خيار بروتوكول ثان لتعديل الاتفاقية وبروتوكولها الأول قد لا يكون أفضل حل أو أيسر حل للمستعملين.

٢-٢ سيتم اعتماد توصية الفريق غير الرسمي، مع مراعاة قرار المؤتمر الدبلوماسي، كاتفاقية قائمة بذاتها في بيجين، ستدمج اتفاقية مونتريال وبروتوكولها لعام ١٩٨٨ والتعديلات الجديدة المقترحة في المؤتمر الدبلوماسي. ومن الممكن أن يعرف هذا الصك الجديد بوصفه اتفاقية عام ٢٠١٠ لقمع الأفعال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني (أو ما شابه ذلك) واتفاقية بيجين في شكلها المختصر. وسيذلل هذا أيضا الصعوبة فيما يتعلق بالنسخ اللغوية، نظرا لأن الصكوك الجديدة ستعتمد بست لغات.

٢-٣ عند مناقشة النهج المذكور أعلاه، حدد الفريق غير الرسمي أيضا عددا من المسائل ذات الصلة في اعتماد اتفاقية قائمة بذاتها. أولا، قد تكون أحكام معينة في البنود الختامية ضرورية لبيان أن الاتفاقية الجديدة ينبغي أن

* بروتوكول قمع أفعال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي، المكمل لاتفاقية قمع الأفعال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني المحررة في مونتريال في ٢٣ سبتمبر ١٩٧١، الموقعة في مونتريال في ٢٤ فبراير ١٩٨٨.

تسود بين أطراف الاتفاقية الجديدة على اتفاقية مونتريال وبروتوكول عام ١٩٨٨، وثانيا، سيكون من المستصوب إذا ركز المؤتمر الدبلوماسي على تعديل الاقتراحات المقدمة من اللجنة القانونية.

٣- شكل التعديلات لاتفاقية لاهاي

٣-١ اتفاقية لاهاي، على خلاف اتفاقية مونتريال، لم يتم تعديلها قط، ولذلك لن تتطوي على تعقيدات البروتوكولات المتعددة التي تواجه بالنسبة لاتفاقية مونتريال. وعلاوة على ذلك، فإن التعديلات المقترحة لاتفاقية لاهاي، في حين أنها تحديثات هامة، إلا أنها يقل نطاقها عن التعديلات المقترحة لاتفاقية مونتريال وقد يبدو أنها أنسب لبروتوكول. واعتمدت اتفاقية لاهاي أيضا بأربع لغات رسمية للايكاو. وبالتالي، فإن الصعوبة فيما يتعلق بالنسخ اللغوية المذكورة أعلاه بالنسبة لاتفاقية مونتريال ستظل قائمة أيضا في عملية تعديل اتفاقية لاهاي. وفيما يتعلق بمسألة النسخ اللغوية، يمكن أن يتضمن البروتوكول حكما للمنطوق يثبت أن النصين العربي والصيني لاتفاقية لاهاي، بصورتها الواردة في المرفق، يعتبران النصين الأصليين باللغتين المذكورتين فيما بين الأطراف في البروتوكول الجديد. وقد ينظر أيضا في التعبير عن النص المتكامل للاتفاقية المعدلة في الوثيقة الختامية باللغات الست جميعها.

٤- عدد التصديقات المطلوبة لسريان الصكين

٤-١ لاحظ الفريق غير الرسمي أن كلا من اتفاقية لاهاي واتفاقية مونتريال تتطلب ١٠ تصديقات لكي يسري الصك المعني، في حين أن بعض الاتفاقيات الأحدث للأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب، مثل الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي تتطلب ٢٢ تصديقا. وكان من رأي الفريق أنه ينبغي تقديم هذه المعلومات إلى المؤتمر الدبلوماسي.

٥- جهة الإيداع

٥-١ لكل من اتفاقية لاهاي واتفاقية مونتريال ثلاث جهات إيداع، مما قد لا يكون ضروريا اليوم. واقترح الفريق غير الرسمي أنه ينبغي أن تكون الايكاو جهة الإيداع لكلا الصكين اللذين يتم اعتمادهما في بيجين.

٦- فترة التسعين يوما للتحقق من النسخ اللغوية للصكين

٦-١ يود الفريق غير الرسمي ملاحظة أن ممارسة الايكاو في المؤتمرات الدبلوماسية السابقة تمثلت في أنه بعد إبرام الاتفاقية أو البروتوكول، تتاح فترة تسعين يوما لغرض التحقق من نسخ لغوية معينة للاتفاقية أو البروتوكول من وجهة نظر تحريرية. وعادة ما تحدد الأمانة العامة النسخ اللغوية النهائية ويوافق عليها رئيس المؤتمر.

٧- الاستنتاج

٧-١ قد ينظر المؤتمر الدبلوماسي في اعتماد التعديلات لاتفاقية مونتريال في شكل اتفاقية قائمة بذاتها واعتماد التعديلات لاتفاقية لاهاي في شكل بروتوكول، سيتضمن في مرفقه النصين العربي والصيني الأصليين لاتفاقية لاهاي.